

السنٲو CENTO وتوصيف المنظومة الإدارية لاتفاقية انقره:

الممثلون المحليون والكاآر الدولي

آشرين الثاني 1960

الاء حمزة دويلي

كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية

النشر : 2024/3/1

القبول : 2023/12/11

التقديم : 2023/10/2

Doi: <https://doi.org/10.36473/d0zbb273>This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)**الملخص:**

يعد حلف المعاهدة المركزية (السنٲو CENTO) من الأحلاف الدولية المهمة التي تشكّلت في عقد الخمسينيات من القرن العشرين في الشرق الأوسط بدعم من الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية وتأييدهما؛ للمحافظة على مصالحهم في المنطقة، ولمنع اختراقها من الاتحاد السوفيتي؛ وفي هذا الصدد عكفت الدراسات على بحث البعد السياسي لأدوار ذلك التحالف، في حين لم تأخذ منظومة البناء الإداري والهيكلية نصيبها من الدراسة والبحث ومنها " إتفاقية وضع حلف المعاهدة المركزية [السنٲو]، الموظفون المحليون والكاآر الدولي **Agreement on the Status of the Central Treaty Organization [CENTO], National Ankara** " او " إتفاقية انقره **Representative and International Staff Agreement** " التي عقدت بين الدولة المتحالفة في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ ، ومن هنا جاء اختيار موضوع الدراسة، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتضمن مقدمة وثلاثة مباحث مع عرض لاستنتاجات في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: السنٲو، حلف بغداد، إتفاقية انقره، الممثلون المحليون، الكاآر الدولي.

**CENTRAL TREATY ORGANIZATION (CENTO) AND DESCRIPTION OF
THE MANAGEMENT SYSTEMS OF ANKARA AGREEMENT:
NATIONAL REPRESENTATIVE AND INTERNATIONAL STAFF**

On November 9, 1960

Alaa Hamza Dwelee

University of Baghdad\ College of Education

-Ibn Rushd -for Human Sciences\

Department of History

alaa.dwelee@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The Central Treaty Organization (CENTO), is considered one of the important international alliances that was formed in the 1950s in Middle East with the supported and endorsed of the U.S. and British governments, in order to maintain their interests in the region and to prevent its penetration by the Soviet Union. Whereas studies dealt with the political dimension of the roles of that alliance, while the administrative and structural building system did not take its share of study and research, including "Agreement on the Status of the Central Treaty Organization [CENTO], National Representative and International Staff." Or the "Ankara Agreement" that was concluded between the allied countries on November 9, 1960. Hence the choice of the subject of the study and the plan required dealing with its distribution into an introduction and three sections with a presentation of conclusions in the conclusion.

Keywords: CENTO, Baghdad Pact, Ankara Agreement, National Representative, International Staff

المقدمة:

تناولت الدراسة متابعة الترتيبات الإدارية لحلف المعاهدة المركزية (السنّتو)، فضلاً عن الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها موظفوه المحليون والدوليون لممارسة أعمالهم الإدارية عن طريق الاتفاقية الخاصة بهذا الشأن المنعقدة في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٠.

سلطت الدراسة الضوء على الترتيبات الإدارية لحلف السنّتو وأهمّ الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها أبنيتها وكيفية التعامل معها، فضلاً عن حقوق وامتيازات موظفيه المحليين وكادره الدولي. قسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- تناول المبحث الأول الظروف السياسية التي قادت إلى إعلان تسمية السنّتو بعد أن كان يطلق عليه بـ "حلف بغداد، التعاون المتبادل، العراق وتركيا"، واطلق عليه اختصاراً اسم "حلف بغداد"، مع أهمّ الاجتماعات التي عقدت تحت التسمية الجديدة. وقد تناولت الدراسة اتفاقية ترتيب الأمور الإدارية وعمل الموظفين في السنّتو، والهيكل التنظيمي لحلف بغداد في بعده الإداري والعسكري.

- تضمن المبحث الثاني الوقوف على أهمّ التغييرات التنظيمية التي حدثت بعد تغيير التسمية إلى السنّتو.

- وخصص المبحث الثالث لعرض "اتفاقية وضع حلف المعاهدة المركزية (السنّتو)، الممثلون المحليون والكادر الدولي" أو "اتفاقية أنقرة"، بشكل مفصل، التي جاءت بسبعة أقسام وعلى ست وعشرين مادة. ثم اختتمت البحث بأهمّ الاستنتاجات التي تضمنتها الدراسة. وشكل المصدر الرئيس للدراسة الوثائق غير المنشورة في الأرشيف الوطني National Archives في لندن/ كيو London/Kew في بريطانيا. فضلاً عن محاضر مجلس العموم البريطاني إلى جانب مصادر أخرى عززت الرؤية والطرّوحات التاريخية.

أولاً: حلف المعاهدة المركزية (السنّتو) :

شكلت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى في السياسة الدولية، نظرًا للموقع الجغرافي الذي يربط طرف البحر المتوسط الشرقي بجنوب شرق آسيا، وهي منطقة مهمة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، فضلاً عن أنها مهد للديانات الرئيسية الثلاث ومصدر رئيس في العالم للطاقة النفطية والغازية؛ لذلك عدّ الشرق الأوسط واحداً من أهم ساحات المنافسة للقوى العظمى وعلى رأسها المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي حتى تفككه عام ١٩٩١. (Immell, 2010)؛ لذلك سعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف يجمع دول هذه المنطقة تحت مظلة واحدة؛ لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن ذلك الحيلولة دون تغلغل الاتحاد السوفيتي في هذا المنطقة الحيوية من العالم. وكان لكل واحد منهم أهداف سعى إلى تحقيقها على المستويين السياسي والاقتصادي، وعليه دأبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل غير المباشر، بهدف عدم إثارة شعوب الشرق الأوسط المتحاملة على التدخلات الغربية، فضلاً عن عدم رغبتها بتحميل نفسها أعباء إضافية سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية، وإثارة العداء لدى الاتحاد السوفيتي. أما الحكومة البريطانية؛ فقد استهدفت منذ بداية العقد الخامس من القرن العشرين وبمساعدة حلفائها في المنطقة، وعلى رأسهم الجمهورية التركية، تشكيل تحالفات شرق أوسطية بمشاركة غربية فعلية بكونه من وجهة نظرها الضامن الرئيس لمصالحها في هذه المنطقة الجيوستراتيجية من العالم. (دويلي، ٢٠٢٠، الصفحات ٧١٥-٧٢٨) (Dwelee, 2020, PP.715-728)

أدت تلك الجهود إلى إقناع العراق بالتحالف مع الجمهورية التركية في 24 شباط 1955 تحت مسمى "حلف بغداد، التعاون المتبادل، العراق وتركيا"، انضمت إليه بريطانيا في 5 نيسان من ذات العام، وبذلك ضمنت تحقيق مصالحها في العراق خاصة والشرق الأوسط بشكل عام، فضلاً عن منع التغلغل السوفيتي في المنطقة. الأمر الذي أغرى كلاً من باكستان، التي كانت مرتبطة باتفاقية تحالف مع تركيا أبرمت في 2 نيسان 1954، على الانضمام إليه في 23 أيلول، وإيران، التي أصبحت جزءاً منه في 3 تشرين الثاني من العام نفسه، وباركت الولايات المتحدة تلك الجهود ودخلت عضواً مراقباً. (دويلي وموسى، ٢٠٢٢، الصفحات ١٧٠-١٨٠) (Dwelee and Musaa, 2022, P.180)

اصطدمت المخططات البريطانية وحلفاؤها بمجريات ما حصل في العراق بقيام انقلاب أطاح بالحكومة العراقية والنظام الملكي، وأبرم الحلف معهم، في ١٤ تموز ١٩٥٥، ثم إعلان النظام الجمهوري، الأمر الذي أصاب الحكومة البريطانية والحكومة التركية والولايات المتحدة الأمريكية المراقبة في هذا الحلف بالإحباط. ومن أجل ردع تصدير تلك التحركات إلى المنطقة، أعلن داويت ديفيد ايزنهاور **Dwight David Eisenhower** -رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣-٢٠ كانون الثاني ١٩٦١)- دفاعه عن منطقة الشرق الأوسط ضد المد الشيوعي بعد مناشدة حكومتي الأردن ولبنان وطلبهم المساعدة خشية امتداد تلك التحركات إلى أراضيهم، الأمر الذي دفعه إلى إرسال قوات مظلية إلى لبنان. أما بريطانيا؛ فقد أنزلت قواتها المظلية في الأردن (Cabinet Papers, 2023)، وشكّلت وزارة الدفاع البريطانية غرفة عمليات أطلقت عليها "غرفة رقم ٣" "Room No. 3" (CAB\129\94, July 9, 1958, p. 20).

شعر المعنيون بالسياسة البريطانية أنّ جهودهم ستذهب أدراج الريح، فيما لو لم تتحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهذا ما تناوله هارولد ماكميلان Harold Macmillan -رئيس الوزراء البريطاني (١٠ كانون الثاني ١٩٥٧- ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣)- في حديث جمعه بعدنان مندريس Adnan Menderes -رئيس الوزراء التركي (٢٢ أيار ١٩٥٠- ٢٧ أيار ١٩٦٠)- في ١٠ آب ١٩٥٨ عن شؤون الشرق الأوسط، إذ أعرب عن وجود مشكلات عدّة معقدة في هذه المنطقة، وأنّ ما حدث في العراق زاد الأمور تعقيداً. وأيده عدنان مندريس في ذلك ونقل مخاوفه إلى الحكومة البريطانية عما حدث في العراق الذي يؤثر بشكل مباشر في مجمل الشرق الأوسط، وأنّ الوجود الأمريكي والبريطاني في كل من لبنان والأردن يشكل رادعاً يمنع تصدير هذه التحركات، ولكن في الوقت نفسه، فإن انسحابهم من الأردن ولبنان بلا ضوابط يجعل الموقف الغربي في هذين البلدين ضعيفاً جداً وسيفتح الباب على مصراعيه للتوغل السوفيتي في الشرق الأوسط، فضلاً عن ضرورة عدم تأثر حلف بغداد بانسحاب العراق، على الرغم مما حصل يجب أن

تسعى الدول الكبرى إلى المحافظة عليه، وبدأت الحكومة العراقية - من وجهة نظر عدنان مندريس - "تتاور في موافقها لكسب الوقت والمماثلة إلى ان تتضح الرؤية وتحقق أكبر قدر من المكاسب" ولم يختلف ماكميلان مع عدنان مندريس بوجهة النظر تلك، وأشار إلى "ان الحكومة الجديدة تتكون من عناصر متنوعة ولا يمكن التنبؤ بأفعالهم". أيدتهم في ذلك كل من ايران وباكستان. (PREM 11\2563, August 10, 1958, pp. 1-2)

وفي أثر ما حدث في العراق، اتفق أعضاء حلف بغداد مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، على الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط والمحافظة على حلفهم؛ لذلك سعوا إلى استمرار نشاطاته وتواصل اجتماعاتهم من غير العراق ، الذي أصبح خروجه مسألة وقت لا غير من وجهة نظره. فاجتمعوا في لندن في المدة من ٢٧-٢٩ تموز على مستوى رؤساء الوزراء، وأقروا بضرورة استمرار العمل بالحلف - كما هو متفق عليه - بمشاركة العراق أو عدمها، بعدما اتفقوا على أن ما حدث "تكسة خطيرة للحلف"، فضلاً عن قرارهم بنقل مقره إلى أنقرة. (FO371/140685, ١٥ April, 1959 (FO371\140688, January 14, 1959) ثم وعدت الولايات المتحدة في أثناءه دول الحلف على عقد اتفاقيات ثنائية للأمن والدفاع المتبادل، ونفذت وعودها في ٥ اذار ١٩٥٩. (Anderson, 1966, p. 76)

إتفق في لندن على عقد اجتماع الدورة السادسة للحلف في كراتشي للمدة ٢٦-٢٨ كانون الأول ١٩٥٩، وبعد عقده خلصوا إلى ضرورة استمرار العمل بالحلف من غير مشاركة العراق وبتنظيم أموره الإدارية والسياسية، والعسكرية فضلاً عن اتفاقهم على ضرورة تغيير التسمية. (FO371\14061, 1959). انسحب العراق من حلف بغداد في ٢ نيسان ١٩٥٩ ، وهو أمر كان متوقعًا ؛ لذا استمرت المداولات الرسمية وغير الرسمية بين دوله، لغرض تغيير تسميته، ولاسيما بين الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا من "حلف بغداد" إلى عدد من التسميات المقترحة منها "حلف أنقرة Ankara Pact"، أو "حلف الشرق الاوسط Middle East Pact" أو "حلف غرب اسيا West Asia Pact" وعرض ذلك في اجتماع مجلس نواب الحلف في ٦ آب ١٩٥٩ وأشار فيه ممثل بريطانيا إلى أن التسمية يمكن أن تكون حلقة وصل بين التحالفين: الغربي الناتو (NATO) المؤسس في ٤ نيسان ١٩٤٧ حلف الشمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization) والسياتو (SEATO)، الذي تشكل بعضوية الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وأستراليا ونيوزلندا وباكستان والفلبين وتايلاند في مانيتا ٨ ايلول ١٩٥٤ منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (Southeast Asia Treaty Organization). (ديولي، ٢٠١٣، الصفحات ٣٢٥-٣٤٢) (Dwelee, 2013, P.325-342) (United Nation, Treaty Series, Vol. 209, 19٥٤) (فائق، حزيران ٢٠٢٢، الصفحات ١٣٤-١٤٣) (Faeq, 2022, PP.134-143)

وفي مساء يوم ١٩ آب ١٩٥٩ أتفق على تسمية "حلف المعاهدة المركزية Central treaty organization" السننو CENTO لتوسط أعضائه حلفا الـ NATO والـ CEATO. (DO35\10117, October 9, 1959)، ثم عقد أول اجتماع على مستوى مجلس وزراء خارجية دول الحلف في ظل التسمية الجديدة في واشنطن للمدة من ٧-٩ تشرين الأول ١٩٥٩، خلص إلى ضرورة الإعلان، إن تحالفهم هدفه إنشاء منظمة دفاعية غير موجهة ضد طرف معين، وهم يسعون إلى إقامة علاقات وثيقة وودية مع الأطراف الدولية كافة، فضلاً عن اتفاقهم على ضرورة ترتيب الاوضاع الدفاعية والاقتصادية للحلف. (DO35\10117, October 9, 1959). ورحبت الصحف الامريكية بذلك اللقاء، وأشارت صحيفة نيويورك تايمز في مقالة لها بعنوان "السننو يواصل مسيرته CENTO Marches on" إلى "ان الغرض من السننو هو الامن والدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التغلغل السوفيتي" وطالبت حكومتها نظراً لأهمية الاجتماع اتخاذ دور أكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. (The New York Times, October 6, 1959, p. 38)

ومن أجل ترتيب العمل الإداري للسننو، ولاسيما بعد إكمال ترتيباتهم الدفاعية في اجتماع مجلس وزراء خارجية الحلف المنعقد في طهران للمدة من ٢٨-٣٠ نيسان ١٩٦٠، عزموا على ضرورة عقد اتفاقية لغرض ترتيب العمل الإداري للموظفين سواء أكانوا محليين أم دوليين من أجل تفادي المشكلات التي تواجه ممارسة أعمالهم وتحدد امتيازاتهم وحقوقهم مع أسرهم ، والحصانات التي يتمتعون بها، وانسيابية العمل وتداول العملة فيما بينهم، فضلاً عن امتيازات ممتلكات الحلف وأبنيته، وكيفية حل نزاعات العمل الإداري.

وذلك بُغية ممارسة أعماله بالصيغة التي تضمن انسيابية العمل الإداري. وقبل الخوض في تفاصيل تلك الاتفاقية لابد لنا من الإشارة إلى الهيكلية التنظيمية الإدارية لدول السنو واللجان الرئيسية ، والفرعية وأهم المهام المناطة بها. (FRUS, Vol. IX, Part I, 1964, pp. 479-480)

ثانياً: هيكل الإدارة التنظيمية لحلف المعاهدة المركزية (السنو):

مثل الهيكل التنظيمي لإدارة السنو امتداداً للهيكل التنظيمي لحلف بغداد، وأجريت عليه بعض التعديلات، ولاسيما فيما يخص اللجنة الاقتصادية التي منحت أهمية خاصة في ظل التسمية الجديدة للحلف. وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لحلف بغداد فقد كان يرأسه المجلس الوزاري أو من ينوب عنهم **Council of Ministers or Their Deputies**، وهناك إمكانية عقد لقاء على مستوى رؤساء الوزراء أو وزراء خارجية دول الحلف، ويجتمع مرتين كل عام، أو على الأقل مرة واحدة حسب المتغيرات الدولية في المنطقة، وتتناوب الدول الأعضاء رئاسة جلساته على وفق الحروف الهجائية لدوله في اللغة الإنكليزية، ويعقد الاجتماع في الدولة التي تتولى الرئاسة. أما المجلس الذي ينوب عنه في الاجتماعات الدورية؛ فهو مجلس النواب **Deputies of Council**، ويكون على مستوى السفراء ويعقد كل شهر تقريباً ، أو حسب متطلبات دول الحلف. (Anderson, 1966, p. 80) (Yesilbursa, 2005, p. 228)

انبثقت عن هذا المجلس أربع لجان دائمة هي : (Anderson, (Yesilbursa, 2005, p. 228) 1966, pp. 27-30)

١. اللجنة العسكرية **Military Committee**، هي اللجنة التي تشكلت في الاجتماع الأول لمجلس نواب حلف بغداد المنعقد في بغداد للمدة ٢١-٢٢ تشرين الأول 1955، تكونت من رؤساء أركان الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وتعد من أهم لجان الحلف، مهمتها متابعة نشاطات دول الحلف العسكرية وتحديد أطر التعاون العسكري بين دوله، وتبدير المسائل الدفاعية والتخطيط العسكري المشترك. وتنقسم بدورها على النواب العسكريين ثم المخططين العسكريين.

٢. اللجنة الاقتصادية **Economic Committee**، تعد اللجنة الثانية في الأهمية بعد اللجنة العسكرية، تأسست أيضاً في الاجتماع الأول لمجلس نواب الحلف المذكور آنفاً ، وأعضاؤها من موظفي الإدارة الاقتصادية، ومهمتها دراسة سبل التنظيم والتعاون الاقتصادي لدول الحلف ومناقشة المشاريع الاقتصادية البناءة وتنفيذها. ونظراً لأهميتها ولغرض المتابعة الدقيقة لنشاطاتها قسمت هذه اللجنة على عدة فروع، وهي: (ينظر ملحق رقم ١)

أ. اللجنة الفرعية الاقتصادية **Economic Sub- Committee**

ب. الزراعة **Agriculture**

ج. الصحة والصرف الصحي **Health and Sanitation**

د. التعليم **Education**

هـ. الطاقة الذرية **Atomic Energy**

و. المشاريع المشتركة **Joint Control**

ز. مكافحة الآفات **Past Control**

ح. الاتصالات **Communications**

ط. الحيوانات وأمراض الحيوانات **Animals and Animal Diseases**

ي. السيطرة (الاستخدام الحكيم للمواد) **Husbandry**

٣. لجنة الاتصالات **Liaison Committee**، مهمتها تسهيل طرق الاتصال فيما بينهم، فضلاً عن التواصل الإعلامي، وكانت كل دولة ممثلة بعضو واحد.

٤. لجنة مكافحة التخريب **Counter Subversion Committee**، وهي اللجنة التي تتولى مكافحة الأفكار الشيوعية. وكانت مهمتها استشارية دراسة سبل تغلغ الأفكار الشيوعية، وتقديم النصائح وأهم السبل للقضاء عليها، وترفع تقاريرها إلى المجلس الوزاري، أو مجلس نواب الحلف.

أ. منصب السكرتير العام **Secretary General**، الذي يعدُّ من المناصب المهمة بعد المجلس الوزاري أو مجلس نواب الحلف، وينقسم على أقسام عدة هي: (ينظر ملحق رقم ١)

- ب. السكرتارية العسكرية Military Secretariat، يتولى مسؤوليتها السكرتير العسكري الأول
Chief Military Secretary
- ت. قسم العلاقات الثقافية Public Relations Division، يتولى إدارته نائب الأمين العام
Deputy Secretary General
- ث. القسم السياسي والإداري Political and Administrations، يتولى إدارته نائب
الأمين العام Deputy Secretary General
- ج. قسم المنظمة الأمنية Security Organization، يتولى إدارته نائب الأمين العام
Security Adviser
- ح. قسم المستشار الاقتصادي Economic Division، يتولى إدارته نائب الأمين العام
Deputy Secretary General
- خ. قسم مكافحة التخريب Counter Subversion Office، ويتولى إدارته نائب الأمين العام
Deputy Secretary General

خصص حلف بغداد هيكلية لقيادة الشرق الأوسط، لتضمن الحكومة البريطانية قيادتها العسكرية للشرق الأوسط، وتتولى زمام الأمور، يتولى قيادتها القائد الأعلى للحلفاء في الشرق الأوسط (SACME) Supreme Allied Commander Middle East، ويكون بريطاني الجنسية، له نائبان: الأول أمريكي للقوة الجوية Deputy Supreme Allied Commander (SAC) (Air)، أما الثاني؛ فيكون تركي للقوة البرية Deputy Supreme Allied Commander (SAC) (Land)، وينوب عن القائد الأعلى للحلفاء في الشرق الأوسط رئيس الأركان ويكون بريطاني الجنسية Chiefs of Staff. وينبثق عن هذه القيادة منظمة الاتصال الدفاعي للشرق الأوسط Middle East Defense Liaison Organization. ثم تنقسم هذه القيادة على ثلاثة فروع وهي: (ينظر ملحق رقم ٢)

١. القائد العام لقطاع البحر المتوسط Mediterranean Sector Commander in Chief، ويتولى قيادته ضابط بحرية عسكري بريطاني للشرق الأوسط Senior British Naval Officer Middle East (SBNOME) في وقت السلم.
٢. القطاع المركزي Central Sector، الذي ينقسم على ثلاثة أقسام هي:
 - أ. اميرال جزر الهند والشرق العربي Admiral East Indies and Levant في وقت الحرب.
 - ب. القائد العام Commander in Chief للقوات البرية للشرق الأوسط Middle East Land Forces (MELF).
 - ت. القائد العام Commander in Chief للقوات الجوية للشرق الأوسط Middle East Land Forces (MEAF).
٣. قائد أراضي القطاع التركي Turkish Sector Land Commander، الذي ينقسم على قسمين: (الجدول كتاب الحلف)
 - أ. القائد البحري Naval Commander
 - ب. القائد البري Land Commander
 وبذلك ضمنت بريطانيا سيطرتها على الجانب العسكري لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط وبمساعدة تركية وأمريكية.

بعد أن تحولت التسمية إلى السننوتو، لم تجر تغييرات كثيرة على الهيكل التنظيمي إلا فيما يخص اللجنة الاقتصادية؛ لأن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية كانت تسعى لتأكيد الجانب الاقتصادي أكثر من غيره في تلك الظروف التي كانت تمرُّ بمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بعد انسحاب العراق من حلف بغداد، فضلاً عن رغبتها في عدم إثارة عداة الاتحاد السوفيتي، إلى جانب كل ذلك عدم رغبتها في تحمل أعباء عسكرية إضافية في الشرق الأوسط. (دويلي، ٢٠٢٣، الصفحات ٦٧٧-٦٧٨)، (Dwelee, 2023, PP.677-687)

احتفظ أعضاء السننوتو بالتقسيم الإداري لحلف بغداد وبأغلب لجانها إلا أنه أعار اللجنة الاقتصادية أهمية أكثر. فقد أطلق السننوتو على مجلس الرئاسة بالمجلس الوزاري (الوزراء ونوابهم) Ministerial Council

(Minister and Deputies) في حين كان يطلق عليه رسمياً المجلس الوزاري ، أو من ينوب عنهم، وهنا أصبح أكثر تحديداً من سابقه. وقسم المجلس إلى لجان عدة وهي: (ينظر ملحق رقم ٣)

أولاً: اللجنة العسكرية Military Committee، التي انبثقت عنها مجموعة النواب العسكريين الدائمين Permanent Military Deputies Group، ثم انبثقت عنها طاقم التخطيط العسكري المشترك Combined Military Planning Staff.

ثانياً: لجنة مكافحة التخريب Counter Subversion Committee. ثالثاً: اللجنة الاقتصادية التي يتولى إدارتها خبراء اقتصاديون Economic Experts، وقسموا على مجلسين ولجان عدة : (ينظر ملحق ٣)

١. المجلس العلمي Scientific Council، الذي يتولى إدارته معهد السنو للعلوم النووية CENTO Institute of Nuclear Science.

٢. فرقة العمل المعنية بصندوق التعاون التقني متعدد الأطراف Working Party on Multilateral Technical Collaboration Fund.

أما اللجان؛ فقد كانت أربع لجان تمثلت بـ : (ينظر ملحق رقم ٣)
أ. لجنة الاتصالات والاعمال العامة الفرعية Communication and Public Work Subcommittee.

ب. اللجنة الفرعية للتجارة Trade Subcommittee

ت. اللجنة الفرعية للصحة Health Subcommittee

ث. اللجنة الفرعية للزراعة Agriculture Subcommittee

رابعاً: لجنة الاتصالات Liaison Committee

خامساً: السكرتارية Secretariat

وبذلك نرى أن السكرتارية والسكرتير العام - الذي كان مسؤولاً عن الأقسام الخاصة بالحلف - تحولاً إلى قسم فرعي في السنو ، ومنحت أهمية للجنة الاقتصادية والخبراء الاقتصاديين للمضي قدماً في النشاط الاقتصادي، وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا، فضلاً عن أنها حافظت على تقسيماتها الإدارية لقيادتها في الشرق الأوسط المذكورة سابقاً. تطلبت كل تلك التقسيمات كادراً محلياً ودولياً لإدارته، مع منحهم امتيازات وحقوقاً للموظفين وأسرههم عن طريق إبرام اتفاقية تتضمن تفاصيل دقيقة بخصوص الكادر الإداري المحلي والدول، فضلاً عن أمور أخرى إدارية تتعلق بالحلف وممتلكاته.

ثالثاً: الاتفاقية والمنظومة الإدارية للممثلين المحليين والكادر الدولي:

وجدت الدول الأعضاء في السنو في ضوء الظروف التي واجهتها، ضرورة إبرام اتفاقية لتنظيم عملها الإداري وتحديد امتيازات وممتلكاتها ومعاملاتها المالية، فضلاً عن حقوق وامتيازات الممثلين المحليين وكادرها الدولي، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من إبرامها للحلف. فعزمت على مناقشة تلك الأمور وتوصلت إلى عقد اتفاقية في 9 تشرين الثاني 1960 كانت تحت عنوان "اتفاقية وضع حلف المعاهدة المركزية (السنو) ، والممثلين المحليين والكادر الدولي" التي يمكن أن نطلق عليها تسمية " اتفاقية أنقرة" ؛ لأنها وقعت في أنقرة، فضلاً عن أن تركيا هي الدولة المضيفة للمفاوضات، وهي المحفظة بالنص الأصلي للاتفاقية في أرشيف الحكومة التركية، وبدورها قدّمت نسخة منها للدول الموقعة، وهذا ما تم الإشارة إليه في الأرشيف البريطاني. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 15)

تضمنت ديباجة الاتفاقية الهدف من توقيعها، وهو ممارسة عمل حلف المعاهدة المركزية (السنو) لتحقيق الهدف المرجو من إنشائها بضرورة أن يتمتع كادرها الدولي وممثلو الدول الموقعة على الحلف، الذين يحضرون اجتماعاته والخبراء العاملون في الحلف بالامتيازات والحقوق المتضمنة لهذه الاتفاقية. وقد قسمت تلك الامتيازات والحقوق على سبعة أقسام موزعة على ست وعشرين مادة. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 9)

تضمن القسم الأول، الذي جاء تحت عنوان " العام General " مادتين، تناولت الأولى، استمرار العمل بالمجلس الوزاري ومجلس نواب الحلف السابق الذكر وأقسامه ولجانه وهيئاته الفرعية.

في حين نصّت الثانية على ضرورة الالتزام بالامتيازات والحصانات التي تضمنتها هذه الاتفاقية، وفي حال إساءة أي دولة من دوله استخدامهما يعقد اجتماع لتحديد نوع الإساءة والسعي إلى عدم حدوثها مرة أخرى. وبحق لأيّ دولة من أعضاء الحلف ان تطلب ممن تجده أساء استعمال امتيازاته مُغادرة أراضيها. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 2)

أما الجزء الثاني الذي ورد بعنوان بـ " **التنظيمية Organizational** "؛ فقد تناول الحقوق القانونية للسنتو وأهم الامتيازات الممنوحة لممتلكاته ومعاملاته المالية. وضّمّ ثمانى مواد (٣-١٠)، تناولت ثلاث منها تأسيس كادر قانوني مهمته إبرام العقود وحياسة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها، فضلاً عن رفع الدعاوى القضائية. في حين اشارات الرابعة إلى أن تتمتع كل ممتلكات السنتو وأصولها ، أيا كان موقعها او من يملكها، بالحصانة حيال أي جزء قانوني باستثناء حالات معينة يجوز فيها للأمين العام للسنتو التنازل عن تلك الحصانة شرط ألا يتجاوز أي تنازل على حصانة الممتلكات ، أو احتجازها. أما المادة الخامسة؛ فقد نصت على حصانة ممتلكات السنتو من التفتيش والاستيلاء والمصادرة ، أو أي شكل من أشكال التدخل. وأكدت المادة السادسة على عدم التجاوز على حرمة أرشيف السنتو ووثائقه أينما وجدت. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 3)

تكونت المادة السابعة من محورين رئيسيين ، جاء الأول بضرورة عدم التقيد بعملة معينة ويجوز للسنتو وإدارة الحسابات التعامل بأية عملة كانت، فضلاً عن الحرية في تمويل الأموال من بلد إلى آخر ، أو داخل البلد نفسه، وتحويل أي عملة تحتفظ بها إلى أي دولة أخرى، وبأفضل سعر صرف رسمي للبيع والشراء. أما الأخر؛ فقد أشار إلى ضرورة إيلاء أهمية لأي إقرارات تقدمها الدول الموقعة على هذه الاتفاقية وتنفذ هذه الإقرارات قدر الإمكان. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 3)

نصّت المادة الثامنة على اعفاء أصول وممتلكات السنتو ومطبوعاته الرسمية من الضرائب باستثناء رسوم وخدمات المرافق العامة، ومن جميع الرسوم الكمركية على الواردات والصادرات المفروضة على السلع التي تستوردها ، أو تصدورها للاستخدام الرسمي والتي لا يجوز بيعها ، أو هدايتها إلى البلد الذي استوردت له الا تحت شروط تقررها حكومة البلد . أما المادة التاسعة؛ فقد نصت على عدم مطالبة السنتو بالإعفاء من رسوم وضرائب بيع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي تشكل جزءاً من الثمن المفروض دفعه، وعند إقدامه على شراء عقار للاستخدام الرسمي، والذي فرضت الضرائب عليه، أو يمكن أن تفرض ضرائب عليه ، تقوم الدولة التي اشترت العقار فيها بذلك ، ومتى ما امكن اتخاذ الترتيبات الإدارية المناسبة للإعفاء من الضرائب والرسوم ورد مبلغ الضريبة أو الرسم. أما المادة العاشرة؛ فقد أشارت إلى حصانة مراسلات واتصالات السنتو الرسمية من المراقبة، فضلاً عن معاملة حقائبها الرسمية كمعاملة الحقائب الدبلوماسية ، إلى جانب اتخاذ الاحتياطات الأمنية المناسبة التي تحدد بالاتفاق بين الدول الموقعة ومجلس السنتو. (FO93\1\653, 9 October, 1960, pp. 3-5)

تناول القسم الثالث من الاتفاقية، المعنون بـ " **ممثلّي الدول الموقعة Representative of Contracting States** " امتيازات وحقوق الكادر الدبلوماسي الرسمي للسنتو. وجاء في خمس مواد (١١-١٥)، نصت المادة الحادية عشرة على ضرورة تمتع الكادر الرسمي لدول السنتو بالحصانة والامتيازات الممنوحة للممثلين الدبلوماسيين وكوادرهم الرسمية في أي دولة من دوله من ذوي الرتب المماثلة. أما المادة الثانية عشر؛ فقد كانت بثلاثة محاور، أشار الأول إلى حصانة الكادر الرسمي للسنتو وامتيازاته التي تمثلت بـ : (FO93\1\653, 9 October, 1960, pp. 5-7)

أ: الحصانة من الحجز والاعتقال

ب: الحصانة من الإجراءات القانونية للتصريحات الرسمية

ت: حصانة جميع الأوراق والوثائق الرسمية الخاصة بهم

ث: لهم الحق في استخدام الرموز أو استقبال الوثائق والمراسلات البريدية و الحقائب المغلقة أو إرسالها.

ج: يتمتعون هم وأسرههم بالإعفاءات التي يتمتع بها الدبلوماسي من التزامات التسجيل والخدمات العامة.

ح: يتمتعون بتسهيلات قيود العملة او تصريفها، التي يتمتع بها الدبلوماسي.

خ: تمنح لهم امتيازات الدبلوماسي فيما يخص امتعتهم الشخصية.

د: إعفاء أثاثهم المستورد من الرسوم الجمركية عند مباشرتهم بالعمل وعند انتهاء مهامهم.

ذ: إعفاء مركباتهم الشخصية المستخدمة لممارسة مهامهم من الرسوم الجمركية، ولهم ذات الحق عند تصديرها بعد انتهاء مهام عملهم.

أما المحور الثاني؛ فلم يلزم الموظف بدفع أي ضريبة مفروضة على الإقامة. في حين عرف صفة " الممثل Representative " بـ " المفوض الرسمي من جميع ممثلي الوفود والمستشارين والخبراء الفنيين". (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 7)

حددت المادة الثالثة حصانة الموظفين المرافقين لممثلي الدول الأعضاء وغير المشمولين بالمادتين (11 و 12) ونصت على تمتعهم بالحقوق والامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة، المحور الأول (ب، ج، هـ، و، ح، ط). والمحور الثاني. في حين أشارت المادة الرابعة عشر إلى أن تمتع الموظفين بهذه امتيازات وحصانات ليس لغرض المنفعة الشخصية إنما للحفاظ على استقلاليتهم في ممارسة أعمالهم الرسمية. ولذلك فمن واجب الدول الموقعة على هذه الاتفاقية رفع حصانة ممثليها وموظفيها فيما لو وجدت ضرورة لذلك من غير المساس بالهدف الذي منحت من أجله الحصانة. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 7)

جاء الجزء الرابع عشر، بعنوان بـ "الكادر الدولي والخبراء في البعثات الموفدة للحلف International Staff and Experts on the Missions for Organizations"

على سبع مواد (١٦-٢٢)، نصت فيه المادة السادسة عشر على أن تكون فئات موظفي السنو الذين تنطبق عليهم المواد (١٧، ١٩) داخل إقليم كل دولة خاضعة لاتفاق بين السكرتير العام وتلك الدولة، ويبلغ السكرتير العام الدول الموقعة أسماء الموظفين المدرجين ضمن هذه الفئات. أما المادة السابعة عشر؛ فقد أدرجت امتيازات موظفي الحلف وحقوقهم المتفق عليهم بموجب المادة السادسة عشر بـ: (FO93\1\653, 9 October, 1960, pp. 8-9)

أ. الحصانة من الإجراءات القانونية لتصريحاتهم وأفعالهم الرسمية.
ب. حصانتهم وعوائلهم من قيود الهجرة وتسجيل الأجانب شأنهم شأن الدبلوماسيين والموظفين ذوي الرتب المماثلة.

ج. يتمتعون بتسهيلات قيود العملة أو تصريفها، التي يتمتع بها الدبلوماسي.
د. منحهم وأسرهم التسهيلات نفسها الممنوحة للدبلوماسيين الأجانب ذوي الرتب المماثلة، التي تتعلق بالعودة إلى وطنهم في وقت الأزمات.

هـ. لهم الحق في شحن أثاثهم ومقتنياتهم بلا رسوم كمركية عند المباشرة بأعمالهم ولهم الحق نفسه عند إنتهاء مهام عملهم في الحالتين كليهما يكون ذلك ضمن الشروط التي تراها حكومة البلد الذي يمارس فيه الموظف أعماله.

و. أعفاء مركباتهم الشخصية المستخدمة لممارسة مهامهم من الرسوم الكمركية. ولهم الحق نفسه عند تصديرها بعد إنتهاء مهام عملهم، على وفق الشروط التي تراها حكومة البلد الذي يمارس فيها الموظف أعماله الرسمية.

جاءت المادة الثامنة عشر بشأن الموظفين المحليين الذين يعملون مع الكادر الدولي للحلف، التي منحتهم المادة السادسة عشر الاعفاء من الضرائب المفروضة على رواتبهم ومكافآتهم وأباحت لتلك الدولة ابرام ترتيبات مناسبة مع السكرتير العام، وتتولى الدولة العضو في السنو توظيف جميع رعاياها ممن سيعملون مع الكادر الدولي، أو بعضهم، ودفع رواتبهم ومكافآتهم من أموالها الخاصة على وفق جدول تحدده. ومنحت الصلاحية لتلك الدول فرض ضرائب على الرواتب والمكافآت التي تدفعها شرط تطبيق الاعفاء لموظفي دولة أخرى في السنو. (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 10)

منحت المادة التاسعة عشر صلاحيات للسكرتير العام وكبار المسؤولين إلى جانب الصلاحيات التي يتمتعون بها، بموجب المادتين (١٧-١٨) حسب ما يتم الاتفاق عليه بين السكرتير العام وحكومات الدول الأعضاء وهي الامتيازات والحصانات الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين من الرتب المماثلة داخل أراضي تلك الدولة. ومنحت المادة العشرون الخبراء العاملين، باستثناء الموظفين المشمولين بالمادتين (17, 19) بالبعثات الرسمية للسنو امتيازات عدة، لغرض ممارسة وظائفهم بأفضل صورة، وهي:

(FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 11)

- أ. حصانتهم من الاعتقال أو إلقاء القبض أو حجز حقائبهم الدبلوماسية.
- ب. حصانة تصريحاتهم وأفعالهم من أي إجراء قانوني في أثناء ممارسة أعمالهم الرسمية.
- ج. منحهم ذات الامتيازات المتعلقة بالعملة ، وقيود الصرف، فضلاً عن حقائبهم الدبلوماسية.
- د. حصانة أوراقهم ووثائقهم وبريدهم الخاص في أثناء ممارسة أعمالهم في السننن.
- ومنحت المادة الحادية والعشرون مجلس وزراء خارجية الحلف (المجلس الوزاري) صلاحية سحب الحصانة من أي مسؤول أو موظف في السننن ، عند الضرورة. فيما لم تشترط المادة الثانية والعشرون أحكام المادة (١٧،١٩،٢٠) على أي دولة أي من الامتيازات أو الحصانات المشار إليها لأي شخص من رعاياها باستثناء الأمور الآتية: (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 12)
- أ. الحصانة من الإجراءات القانونية لتصريحاته وأفعاله الرسمية في أثناء أداء مهامه الرسمية في السننن.
- ب. حصانة أوراقه ووثائقه المتعلقة بعمله داخل السننن.
- ج. تسهيل أي قيود مفروضة على العملة أو تصريفها قدر الإمكان لممارسة مهامه.
- عنون الجزء الخامس من الاتفاقية بـ " تسوية النزاعات Settlement of Disputes " وجاءت فيه مادة واحدة وهي المادة الثالثة والعشرون، التي حددت أحكام طرائق التسوية لحل النزاعات بـ :
- (FO93\1\653, 9 October, 1960, pp. 12-13)
- أ. النزاعات المتعلقة بالعمود أو أي نزاعات ذات طابع خاص يكون السننن طرفاً فيها.
- ب. النزاعات المتعلقة بأي مسؤول أو خبير في السننن ينطبق عليه الجزء الرابع من هذه الاتفاقية ممن يتمتعون بالحصانة نظراً للمنصب الرسمي، إذا لم تكن الحصانة قد رفعت على وفق المادة الواحدة والعشرين.
- تضمن الجزء الأخير وهو السابع عشر، الذي جاء بعنوان "الاحكام الختامية Final Provision" مادتين (٢٥،٢٦)، تعلقت الأولى بفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية من أعضاء السننن، ونصت على تحديد نفاذ الاتفاقية بعد إيداع وثائق تصديقها من دولتين موقعتين على الأقل. وأشارت إلى أنها ستدخل حيز التنفيذ لدى كل دولة موقعة في تاريخ إيداعها.
- حددت المادة الأخيرة وهي السادسة والعشرون شروط الانسحاب من هذه الاتفاقية وجاءت بـ " يحق لأي دولة موقعة الانسحاب من الاتفاقية، وذلك بعد تقديم اخطار للحكومة التركية، وبدورها ستقوم بأخطار جميع الدول الموقعة بهذا الانسحاب على أن لا يتم العمل به إلا في العام الذي يلي تسليم الحكومة التركية اخطار الانسحاب." (FO93\1\653, 9 October, 1960, pp. 13-15)
- وقَّع عليها من الجانب البريطاني برنارد الكسندر بوروز Bernard Alexander Burrows – السفير البريطاني في أنقرة (١٩٥٨-١٩٦٢)، وعن تركيا سي اس هاتي C. S. Hayta - مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية (١٩٦٠-١٩٦٢)، وعن ايران حسن عرفة Hasan Arafa – السفير الإيراني في أنقرة (١٩٥٨-١٩٦١)، أما عن الجانب الباكستاني؛ فقد وقعها اس ام حسن S. M. Hassan – السفير الباكستاني في أنقرة (١٩٥٦-١٩٦١)، (FO93\1\653, 9 October, 1960, p. 15). وبذلك نظم حلف السننن عمله الإداري وممتلكاته وعمل موظفيه المحليين وكادره الدولي بأدق التفاصيل.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن عرضها على النحو الآتي:

أولاً: كان نجاح الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في تشكيل جبهة حتى لو كانت هشة للحيلولة دون توغل المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وبمساعدة دول المنطقة، وفي مقدمتها الجمهورية التركية، التي كانت مستعدة وتواقفة لأداء هذا الدور؛ وذلك لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية.

ثانياً: هيمنة الإدارة البريطانية على القيادة العسكرية للشرق الأوسط من خلال منصب القائد الأعلى للحلفاء في الشرق الأوسط؛ إذ أنها لا يمكن أن تتخلى عن ذلك الدور لدولة أخرى؛ لأنها تعدُّ هذه المنطقة منطقة نفوذ بريطانية بحته، ولن تسمح حتى للولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة أن تنافسها فيه، وهو ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: ركزت التعديلات الإدارية بعد تحول التسمية إلى السننوتو، وبرغبة بريطانية وأمريكية، على الجانب الاقتصادي وعينت لكل من لجانه وفروعه مناصب إدارية ومستشارين للحيلولة من غير تحملهم أعباء عسكرية إضافية، فضلاً عن رغبتهم بعدم إثارة الاتحاد السوفيتي حيال الحلف.

رابعاً: أصبحت الجمهورية التركية هي المحور الرئيس لتحالف السننوتو في الشرق الأوسط، من غير إيران وباكستان، حتى أنها من أدار ووضع صياغة اغلب بنود الاتفاقية السابقة الذكر، فضلاً عن أنها احتفظت بأرشيدها الخاص بالنسخة الإنكليزية الأصلية الوحيدة لها، وزعت نسخاً على الدول الأعضاء الآخرين.

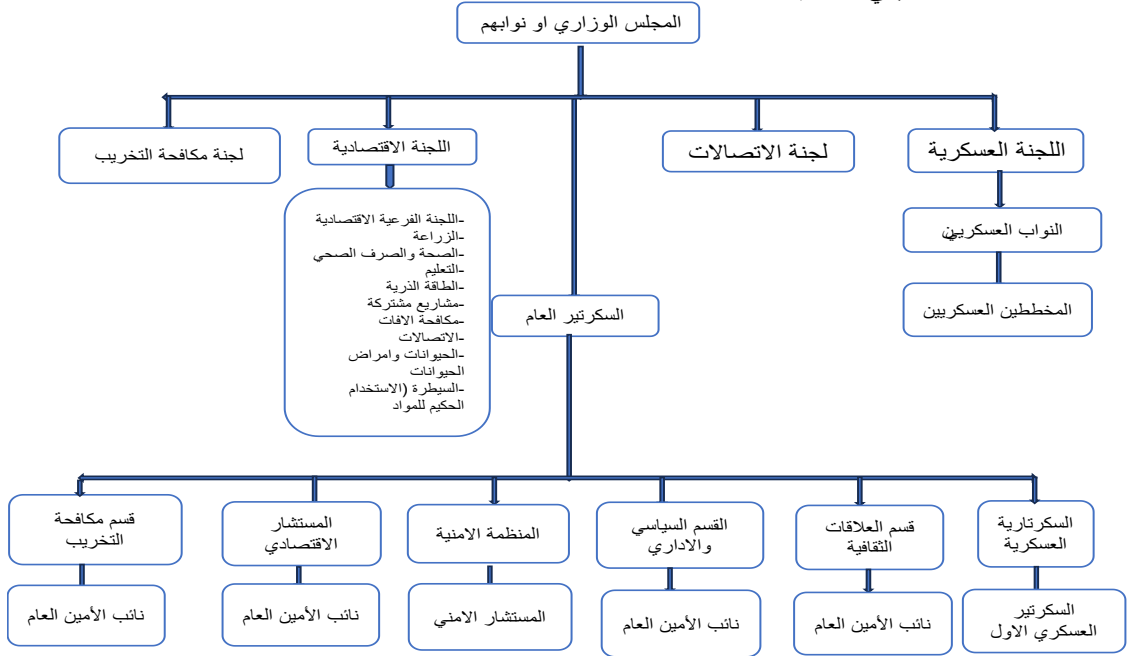
خامساً: يمكن أن نطلق على تلك الاتفاقية تسمية " **اتفاقية أنقرة** " ؛ لأنها وقعت في أنقرة، وأن تركيا هي من أشرف على توقيعها، فضلاً عن أنها من كانت تأخذ على عاتقها الإجراءات الجارية لأي عملية انسحاب منها.

سادساً: لم يأت ذكر الاتفاقية بأي مصدر من المصادر سواء أكانت العربية أم الأجنبية، بأي لغة كانت على الرغم من أهميتها في ترتيب الأوضاع الإدارية للسننوتو، إذ اشارت تلك المصادر إلى البعد السياسي لأدوار ذلك التحالف فحسب، فكان لا بد لنا بعد حصولنا على تلك الاتفاقية في أثناء العمل البحثي في الأرشيف البريطاني من توضيح الجانب الإداري الذي لم يتطرق إليه الدارسون، ولاسيما بعد تغيير التسمية من حلف بغداد إلى حلف المعاهدة المركزية (السننوتو)، مع بيان أهم التغييرات الإدارية التي طرأت عليه بعد انسحاب العراق منه.

سابعاً: على الرغم من إرادة الشعوب، اثبتت الدول الكبرى وبمساعدة (تركيا ، إيران، باكستان) أن إرادة التحالف لا بد أن تستمر وبأي ثمن كان، ومهما كانت الأوضاع الدولية، مادام الهدف من ورائه قائم ويشكل خطراً على أمنها القومي والوطني الذي لن يتحقق إلا بسحق إرادة شعوب تلك المنطقة الحساسة من العالم واستغلالها .

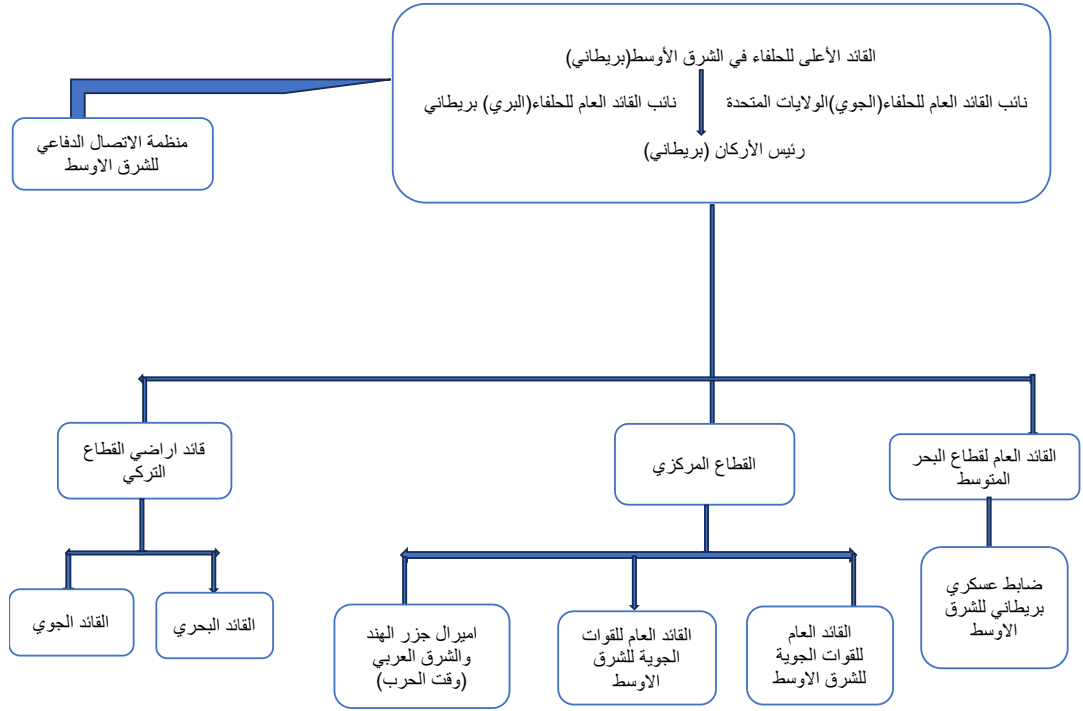
ثامناً: على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان يشكل خطراً فعلياً على المصالح الغربية في الشرق الأوسط، واتخذته الدول الكبرى مسوغاً في السيطرة على حكومات وقرارات دول تلك المنطقة، كان هدفها الرئيس من ذلك هو نهب خيرات هذه المنطقة المهمة من العالم، والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية، مستغلة خشية الحكومات الدكتاتورية لتلك الشعوب المغلوبة على أمرها من تغلغل الأفكار الشيوعية ، وإذا ما حصل ذلك فأنها ربما ستقلب الطاولة عليهم.

تاسعاً: اظهرت اتفاقية أنقرة أهمية البعد الدبلوماسي للقائمين على إعدادها في ضوء ما حدد من تشريعات تضمنت الحقوق والامتيازات للممثلين المحليين ، وكوادرها الإدارية والتنظيمية، وبذلك يمكن القول إنها تماثلت مع المنظمات الإقليمية والدولية في أطرها الدبلوماسية المعتمدة.

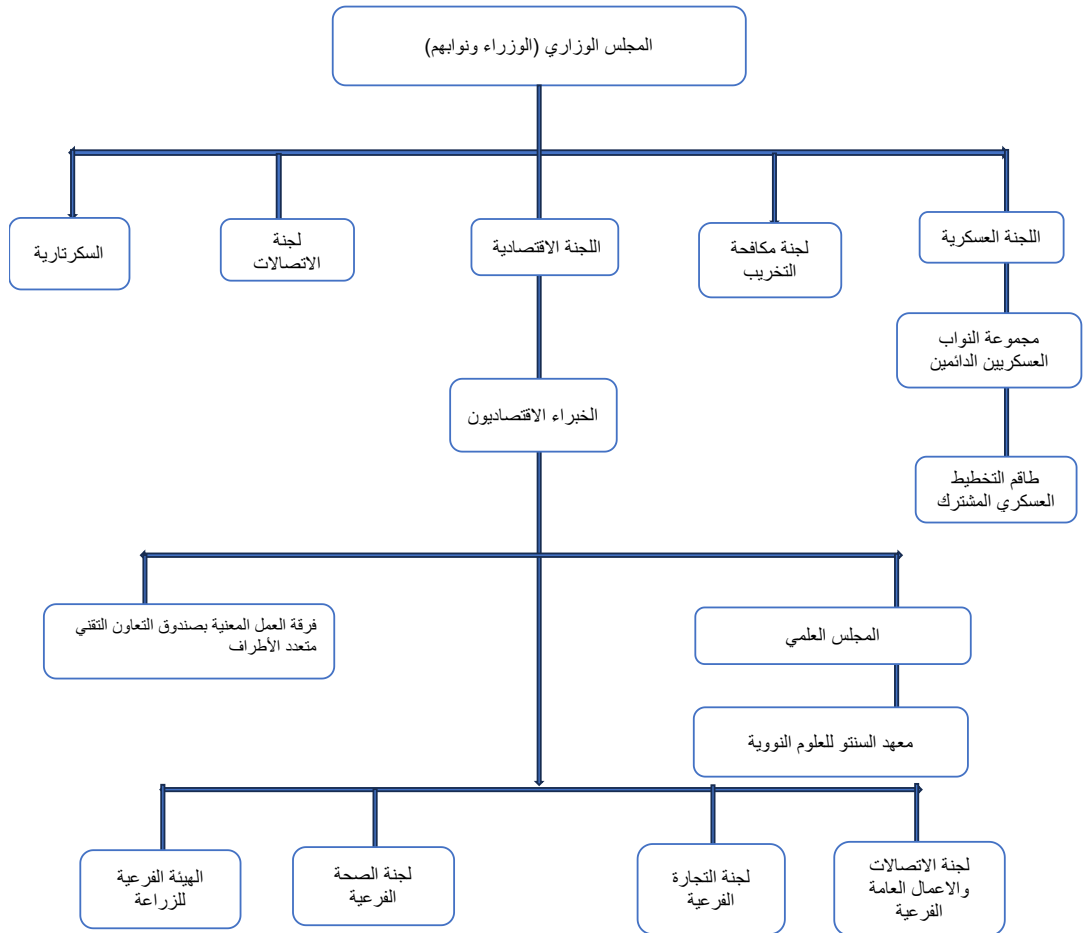
ملحق رقم (1)
المخطط التنظيمي لحلف بغداد

(Yesilbursa, 2005, p. 228)

ملحق رقم (2)
هيكلية قيادة الشرق الأوسط



(Yesilbursa, 2005, p. 229)

ملحق رقم (3)
الهيكل التنظيمي للسنتو

المصادر:

1. فائق، تلاعاصم.(٢٠٢٢). حزيران، دور القوى الدولية في اسيا الوسطى، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، المجلد:٦١، العدد: ٢.
٢. دويلي، الاء حمزة، موسى، علاء جابر (2022). ايلول. تركيا وستراتيجية الامن البريطاني في الشرق الأوسط . (مجلة الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، المجلد: ١ ، العدد: ١٤٢ .
٣. دويلي، الاء حمزة.(2013) كانون الأول. السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩٤٥-١٩٥٢. مجلة الاداب، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد:١٠٥ .
٤. دويلي، الاء حمزة. (2023) . ايلول، التوافق البريطاني – التركي في إطار حلف المعاهدة المركزية (السنن) CENTO ١٩٥٩-١٩٦٠ دراسة وثائقية.في استراتيجية الدفاع عن الشرق الأوسط، مجلة اداب المستنصرية، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، المجلد: ٤٧، العدد: ١٠٣ .
٥. دويلي، الاء حمزة. (٢٠٢٠). تركيا ومنظمة الدفاع عن الشرق الاوسط 1952-1953: دراسة في إشكالية احتواء الاخر. مجلة مداد الاداب، كلية الاداب، الجامعة العراقية، العدد: ٢١

References:

1. Anderson, M. W. (1966). Turkey , CENTO vs.NATO Mutually Supporting or a conflict of interest?, thesis supmpted to US army war college Carlisle Barracks. Pennsylvania, United States.
2. CAB 129\94. (July 9, 1958). operation in the Middle East, note by the Secretary of Cabinet, C.(58)157,. London: National Archives.
3. Cabinet Papers. (2023, 10 17). Nathional Archives. Retrieved from Nathional Archives:
<https://www.nationalarchives.gov.uk/cabinetpapers/themes/disagreement-middle-far-east.htm>
4. DO 35\10117. (October 9, 1959). from Washington to foreign office, NO. 2143, 2145. London: National Archives.
5. DO 35\10117. (October 9, 1959). from Washington to foreign offoce, NO. 2145. London: National Archives.
6. Dwelee, Alaa Hamza. (2013). December. British police towards Turkey 1945-1952, Journal of Arts, College of Arts, University of Baghdad, volume: 105.
7. Dwelee, Alaa Hamza. (2023) September, British-Turkish alignment within the Central Treaty Organization (CENTO) 1959-1960, a documentary study of the strategy of defending the Middle East, Al-Mustansiriya Journal of Arts, College of Arts, Al-Mustansiriya University, Volume: 103, Issue: 47.
8. Dwelee, Alaa Hamza.(2020). Turkey and Middle East Defense Organization (MEDO) 1952-1953: A Stady in the problem of others comprehension, Midad Aladab Journal , College of Arts, Iraqi University, Volume: 21.
9. Dwelee, Alaa Hamza, Musa, Alaa Jaber. (2022). September, Turkey and the Strategy of Britain's in the Middle East, Journal of Arts, College of Arts, University of Baghdad, volume: 142.
<https://doi.org/10.31973/aj.v1i142.3643>
10. Faeq, Tala Asim.(2022). June, The Role of International Powers in Middle Asia, alustath Journal, college of education Ibn Rushd for Humanities, University of Baghdad, Volume: 61, Issue:2.

11. FO 371/140685. (15 April, 1959). C.M. Le. Quesne, Baghdad Pact, EB 1001\18. London: National Archives.
12. FO 371\14061. (1959). London: National Archives.
13. FO 371\140688. (January 14,1959). Department of State for the Press, No. 32. London: National Archives.
14. FO 93\1\653. (9 October, 1960). Agreement on the Status of the Central Treaty Organization , National representatives and international Staff. London: National Archives.
15. FRUS, Vol. IX, Part I. (1964). American foreign policy,. Secretary of State.
16. Immell, Myra (Edit). (2010). The dessolution of Soviet Union. New York: Greenhaven Publishing
17. PREM 11\2563. (August 10, 1958). Record of a conversation at the Haryce Koska on August 10 about the Middle East. London: National Archives.
18. The New York Times. (October 6, 1959). CENTO Marches on, Volume: CIX, Number:37.
19. United Nation, Treaty Series, (1954, September 8). Vol. 209. <https://treaties.un.org/>. Retrieved 5 12, 1923, from <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%20209/v209.pdf>.
20. Yesilbursa, Behcet Kemal. (2005). The Baghdad Pact: Anglo - American Defense Policies the Middle East. London: Frank Cass. <https://doi.org/10.4324/9780203309056>